فهرس أحاديث
المستدرك على الصحيحين

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله
الحاكم النيسابوري
المتوفى سنة ٤٠٥ هـ

إعداد
الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي

دار المعرفة
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية: 1427 هـ 2006 م

DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing



دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع

جسر المطار- شارع البرجاوي - ص ب:٧٨٧٦ ،هاتف: ٨٣٤٣٠١ - ٨٥٨٨٢٠ ، فاكس ٨٣٥٦١٤، بيروت - لبنان
Airport Square, P.O.Box :7876,Tel : 834301 , 858820, Fax : 835614 , Beirut - Lebanon
http: // www.marefah.com/ E.mail: info@marefah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد :

فإن كتاب « المستدرك على الصحيحين » للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري يُعتبر من مصادر السنّة النبوية المهمة التي حوت قدراً كبيراً من الحديث الصحيح . فقد أودع فيه صاحبه من الأحاديث الصحيحة ما ليس عند الشيخين البخاري ومسلم مما رآه على شرطهما ـ وهو أعلى درجات الصحيح ـ أو على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، و ما أدّاه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منها .

ونظراً لهذه المكانة الرفيعة التي يحتلها الكتاب ، فقد مسّت الحاجة لخدمته وتذليل الرجوع إليه من قبل الباحثين ، فاستعنت بالله على وضع فهارس لأحاديثه تساعد الباحث فيه على استخراج طلبه منه بسهولة ، واعتمدت في عملي على الطبعة الوحيدة ـ حتى الآن ـ للكتاب والمنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي ، والصادرة عن دائرة المعارف العثمانية ـ حفظها الله ـ بحيدر آباد في الهند عام ١٣٣٤ هـ في أربعة مجلدات من القطع الكبير .

وقد مهدت لهذا الفرس بمقدمة ذكرت فيها قيمة كتاب « المستدرك » عند جمهور المسلمين وأقوال العلماء فيه ، وذكرت كلمة عن علم الفهرسة ومناهجه وأنظمته ، وعن فهرسة الحديث وتطورها وختمت هذه المقدمة ببيان طريقة عملي في تنظيم هذا الفهرس ، ثم وضعت للكتاب فهرسين :

(الأول) : لأطراف الأحاديث رَتَّبْتُهُ على حروف المعجم ، ويضم الأحاديث

والآثار وأقوال المؤرخين وكل ما تضمنه الكتاب من الأقوال .

(والثاني) : لمسانيد الصحابة ومرويات الرواة ، جمعت فيه تحت اسم كل راو مروياته حسب موضوعاتها في الكتاب .

ويأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة من فهارس كتب السنة النبوية الشريفة قمت بوضعها وصدّرتها برسالة صغيرة سمّيتها « علم فهرسة الحديث نشأته وتطوره وأشهر ما دوّن فيه » ثم ألحقتها بفهارس لأهم مصادر السنّة . .

أسأل الله العظيم أن يجعل في هذا العمل عوناً لطالب الحديث ، وأشكره تعالى على ما منّ عليّ بفضله وعونه لإتمام هذا الفهرس ، كما أشكر الأخ رياض عبد الله عبد الهادي الذي كان له اليد الطولى في استنساخ أحاديث الكتاب ، ودار المعرفة التي ساهمت بنشره وطبعه ، جزى الله كل من عمل به خيراً ، وأرجو ممن ينظر فيه أن يدعو لي بالرحمة والغفران ، وأن يعذرني فيما قصّرت فيه أو أخطأت فالعصمة لله وحده ، هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه

يوسف عبد الرحمن المرعشلي

بيروت - في ١٦ ربيع الأول ١٤١٩هـ

الموافق له : ١٠ يوليو ١٩٩٨م

قيمة كتاب المستدرك على الصحيحين
وأقوال العلماء فيه

المستدرك هو كل كتاب يجمع فيه مؤلفه الأحاديث التي يستدكرها على كتاب آخر مما فاته على شرطه . وقد وضع الحاكم كتابه مستدركاً فيه على صحيحي البخاري ومسلم .

وقد لاقى كتاب « المستدرك » للحاكم قبولاً عند جمهور علماء المسلمين ، لاشتماله على عدد كبير من الأحاديث الصحيحة لم يخرجها الشيخان ، لكنهم نبهوا على تساهل الحاكم في شروط الصحيح ، وعلى وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة أيضاً في الكتاب ، وها نحن نسوق أقوال هؤلاء العلماء من كتبهم لتستفاد :

قال الحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ) في « تلخيص المستدرك » : (فيه جملة وافرة على شرطهما ، وجملة كثيرة على شرط أحدهما ، لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صحّ سنده وفيه بعض الشيء أو له علّة ، وما بقي ـ وهو نحو الربع ـ فهو مناكير أو واهيات لا تصح ، وفي بعض ذلك موضوعات) .

وقال ابن الصلاح (٦٤٢ هـ) في « مقدمة علوم الحديث » صفحة (١١) في ذكر النوع الأول : معرفة الصحيح ، ما نصه :

(واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سمّاه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاه عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده وما أدّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به . فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم

بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا ان تظهر فيه علة توجب ضعفه . ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حِبان البستي رحمهم الله أجمعين ، والله أعلم) .

وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦ هـ) في كتابه « التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح » معلقاً على قول ابن الصلاح ص (١٧) ما نصّه :

(قوله : واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سمّاه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما إلى آخر كلامه . وفيه أمران (أحدهما) أن قوله أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ليس كذلك فقد أودعه أحاديث مخرجة في الصحيح وهماً منه في ذلك وهي أحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن) الحديث رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري وقد أخرجه مسلم في صحيحه وقد بين الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مختصر المستدرك كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في المستدرك وهي في الصحيح (الأمر الثاني) أن قوله مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما ولم يرد الحاكم ذلك فقد قال في خطبة كتاب المستدرك : وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقول الحاكم بمثلها أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وفيه نظر . ولكن الذي ذكره المصنف هو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديث وانه على شرط البخاري مثلاً ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري وهكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك ولكن ظاهر كلام الحاكم المذكور مخالف لما فهموه عنه والله أعلم .

[قوله] عند ذكر تساهل الحاكم فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه إنتهى كلامه . وقد تعقبه بعض من اختصر كلامه وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فقال انه يتتبع ويحكم عليه بما يليق

بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب إلا أن الشيخ أبا عمرو رحمه الله رأيه أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار فليس لأحد أن يصحح فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه والله أعلم) انتهى كلام العراقي .

أما الحافظ ابن حجر ، فقد فصّل القول على أحاديث المستدرك في كتابه « النكت على كتاب ابن الصلاح » ١/٣١٢ في المسألة (٢٧) فقال ما نصّه :

(٢٧ ـ قوله في ذكر المستدرك للحاكم : « وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره . . . » إلى آخر كلامه .

زعم الماليني أنه ليس في المستدرك حديث على شرط الشيخين :

أقول : حكى الحافظ أبو عبد الله الذهبي عن أبي سعد الماليني أنه قال : « طالعت المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما » .

وقرأت بخط بعض الأئمة أنه رأى بخط عبد الله بن زيدان المسكي قال : أملى علي الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمسمائة قال : « نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلام فلم أجد حديثاً على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث :

١ ـ حديث أنس « يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة » .

٢ ـ وحديث الحجاج بن علاط لما أسلم .

٣ ـ وحديث علي ـ رضي الله عنه ـ « لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع » ، انتهى .

وتعقب الذهبي قول الماليني فقال : هذا غلو وإسراف وإلا ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما وهو قدر النصف . وفيه نحو الربع مما صح سنده أو حسن .

وفيه بعض العلل . وباقيه مناكير وواهيات وفي بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء . انتهى كلامه .

وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين .

من الإيضاح أنه ليس جميعه كما قال ، فنقول :

(أ) ينقسم المستدرك أقساماً كل قسم منها يمكن تقسيمه :

١ ـ **الأول** : أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد ؛ كسفيان بن حسين عن الزهري ، فإنهما احتجا بكل منهما على الإنفراد ، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري ، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه .

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين ؛ لأنهما احتجا بكل منهما . بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع ، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك ، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الإجتماع . وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره .

واحترزت بقولي أن يكون سالماً من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط . فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه ـ بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه .

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه ، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما .

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه .

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط ، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما ـ استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها .

(ب) القسم الثاني : أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره . ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه . كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحن عن أبيه عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ ما لم يتفرد به .

فلا يحسن أن يقال : إن باقي النسخة على شرط مسلم ، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به . فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما .

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك ، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعماً أنهاعلى شرطهما .

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن .

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان . فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما . وهذا القسم هو عمدة الكتاب .

(ج) القسم الثالث : أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات . وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها ، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم . وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها . كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن اسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد . قال في اثره :

« لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً » .

ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه وقل أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين ـ والله أعلم ـ .

ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن يزيد بن أسلم وقال ـ بعد روايته :

هذا صحيح الإسناد ، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن . مع أنه قال ـ في كتابه الذي جمعه في الصنعة أن الحمل فيها عليه .

وقال في آخر هذا الكتاب : فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم ، لأن الجرح لا استحله تقليداً . انتهى .

فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة .

ومن هنا يتبين صحة (قول ابن الأخرم التي قدمناها) .

وأن قول المؤلف أنه يصفو له منه صحيح كثير ـ غير جيد بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين لأن المكرر يقرب من ستة آلاف .

والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين ، والله أعلم .

وقد بالغ ابن عبد البر ، فقال ما معناه أن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة وإن وجدت فهي معلولة .

وقال في موضع آخر : « وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم شيئاً منه وحسبك بذلك ضعفاً » .

هذا وإن كان لا يقبل منه فهو يعضد قول ابن الأخرم ـ والله أعلم .

قوله : وكلام الحاكم مخالف لما فهموه (يعني ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي) من أنهم يعترضون على تصحيحه على شرط الشيخين أو أحدهما ، بأن البخاري ـ مثلاً ـ ما أخرج لفلان وكلام الحاكم ظاهر أنه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه .

قلت : لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه إذا كان عنده الحديث [قد] أخرجا أو أحدهما لرواته قال : صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال : صحيح الإسناد حسب .

ويوضّح ذلك قوله ـ في باب التوبة ـ لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً « لا تنزع الرحمة إلا من شقي » قال : هذا حديث صحيح الإسناد « وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو النهدي لحكم بالحديث على شرط الشيخين » .

فدلّ هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما ، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره .

وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان ، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته ، فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض . والله أعلم) . انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) في كتابه « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » ١/١٠٥ ما نصّه :

((واعتنى) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) في المستدرك (بضبط الزائد عليهما) مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما ، أو صحيح ، وإن لم يوجد شرط حدهما ، معبّراً عن الأول بقوله : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، أو على شرط البخاري أو مسلم ، وعن الثاني بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد ، وربما أورد فيه ما هو في الصحيحين ، وربما أورد فيه ما لم يصحّ عنده منبهاً على ذلك (وهو متساهل) في التصحيح .

قال المصنف في شرح المهذب : اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشدّ تحرّياً منه ، وقد لخص الذهبي مستدركه ، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة ، وجمع جزءاً فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة ، فذكر نحو مائة حديث .

وقال أبو سعيد الماليني : طالعت المستدرك الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره ، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما . قال الذهبي : وهذا إسراف وغلوّ من الماليني ، وإلا ففيه جملة وافرة على شرطهما ، وجملة كثيرة على شرط أحدهما ، لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الرّبع مما صح سنده ، وفيه بعض الشيء أو له علة ، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير أو واهيات لا تصحّ ، وفي بعض ذلك موضوعات .

قال شيخ الإسلام : وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ، قال : وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ست من المستدرك : إلى هنا انتهى إملاء الحاكم ، ثم قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة ، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي ، وهو إذا ساق عنه في غير المملى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة ، قال :

والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده (فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المتعمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه) .

قال البدر بن جماعة : والصواب أنه يُتبع ويُحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف .

ووافقه العراقي وقال : إن حكمه عليه بالحسن فقط تحكم ، قال : إلا أن ابن الصلاح قال ذلك بناء على رأيه : أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار ، فليس لأحد أن يصححه ، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه .

والعجب من المصنف كيف وافقه هنا مع مخالفته له في المسألة المبني عليها كما سيأتي ، وقوله فما صححه ، احتراز مما خرَّجه في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه فلا يُعتمد عليه) .

وذكر حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (١٠٦٧ هـ) كتاب « المستدرك » في كتابه « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » ص ١٦٧٢ فقال ما نصّه :

(المستدرك على الصحيحين ـ في الحديث للشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ (المتوفى سنة ٤٠٥ خمس وأربعمائة) اعتنى فيه في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما أو على شرط واحد منهما وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في التقاطه كما ذكره ابن الصلاح . قال السمعاني في الأنساب: وكان فيه تشيع . وذكر أبو بكر الخطيب عن أبي إسحاق الأرموي أنه جمع أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في صحيحيهما منها حديث الطير وحديث من كنت مولاه فعليّ مولاه فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله انتهى . قال البلقيني وفيه ضعيف وموضوع أيضاً وقد بين ذلك الحافظ الذهبي وجمع منه جزءاً من الموضوعات يقارب مائة حديث . قال ابن حجر إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية أو لغير ذلك ثم قال أني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى املاء الحاكم

قال وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد عنه إلا بطريق الإجازة كذا في حاشية الألفية للبقاعي . واختصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الحافظ المتوفى سنة ٨٤٨ ثمان وأربعين وثمانمائة (ونبه على تساهله وتصحيحه) واعترض على الأصل سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة وعليه توضيح المدرك في تصحيح المستدرك لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ احدى عشرة وتسعمائة ذكر في فهرست مؤلفاته في فن الحديث أنه كتب منه اليسير وانتقى الأصل في مجلد) .

علم الفهرسة(1)

تعريفه ـ نشأته وتطوره ـ مناهجه وأنظمته

تعريف علم الفهرسة :

علم الفهرسة هو علم يقوم على ترتيب ألفاظ معيّنة حسب ترتيب معيّن للحروف للدلالة على مواضع ورودها في كتاب معيّن . و (الفَهْرَسَةُ) مصدر (فَهْرَسَ) وهو فعل معرّب من الفارسية ، استُعمل في العربية ، والاستعمال الفصيح للاسم : (فِهْرِس) بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء ، وهذا هو الموافق للوزن (فِعْلِلْ) ومنه (الزِّبْرِجُ) وهو الذهب ، أما ما يُطلقه البعض أن صوابه (فِهْرِسْت) فليس صحيحاً لمخالفته الأوزان العربية إذ لا يوجد عندنا (فِعْلِلْتُ) . ويخلط كثير من الباحثين بين (الفهرس) و (المعجم) مع أن بينهما فرق كبير ، فهما يشتركان في الترتيب حسب الحروف ، إلاّ أن (المعجم) يرتّب الكلمات ويشرح مدلولها ، بينما (الفهرس) يرتّبها ويدلّ على مكان ورودها فقط .

نشأة علم الفهرسة :

المسلمون هم أسبق الأمم جميعاً في علم الفهرسة ، فهم واضعوه ومبتكروه على غير مثال سابق ولم يعرف الأوروبيون الفهرسة ، إلاّ بعد المسلمين بنحو سبعة قرون . يقول د. محمد أحمد الغمراوي في كتابه « مرشد المتعلم » ص: ٢٧٦ : (فالعرب هم أسبق الأمم قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي منها) .

---

(١) اقتبسنا الكلام في هذا الفصل من كتاب « الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي » لمحمد سليمان الأشقر (الكويت ، دار البحوث العلمية ط ١ عام ١٣٩٢ هـ) مع بعض التصرف .

روّاد علم الفهرسة :

ومن روّاد علم الفهرسة الامام اللغوي الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥ هـ) واضع كتاب « العين » أول معجم لغوي مرتّب على الحروف ، ويعتبر الخليل بن أحمد مؤصّل علوم اللغة العربية بنحوها وصرفها وعروضها . . . وهو أوّل من مهّد الطريق أمام المفهرسين لاتّباع نظام ترتيب الكلمات على الحروف .

ومنهم أبو عمرو الشيباني (٩٤ - ٢٠٦ هـ) عَصْرِيّ الخليل بن أحمد وواضع كتاب « الجيم » ، وقد تبعهما في عملهما واضعو معاجم اللغة كالأزهري (٢٨٢ - ٣٠٧ هـ) في « تهذيب اللغة » ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) في « المحكم » ، والصاحب بن عبّاد (٣٨٥ هـ) في « المحيط » ، والقالي (٣٥٦ هـ) في « البارع » ، وابن دريد (٣٢١ هـ) في « جمهرة اللغة » ، وابن فارس (٣٩٥ هـ) في « معجم مقاييس اللغة » ، والجوهري (٣٩٨ هـ) في « الصحاح » .

مناهج التصنيف المعجمي :

وقد اختلفت مناهج هؤلاء الأئمة في الترتيب المعجمي ، فمنهم من رتّب كتابه على « **النظام الألفبائي بحسب الحرف الأول فقط** » دون مراعاة للحرف الثاني فالثالث . . . كما فعل أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) في « الجيم » ، وابن دريد (٣٢١ هـ) في « جمهرة اللغة » ، وابن فارس (٣٩٥ هـ) في « معجم مقاييس اللغة » .

ومنهم من رتّبه على « **النظام العيني** » الذي ابتكره الخليل بن أحمد ، وهو نظام معقّد يقوم على ترتيب الحروف حسب مخارج حروفها مبتدءاً بالعين فالحاء فالهاء . . . وتبعه على هذا الترتيب الأزهري (٣٧٠ هـ) في « تهذيب اللغة » ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) في « المحكم » ، والصاحب ابن عبّاد (٣٨٥ هـ) في « المحيط » ، والقالي (٣٥٦ هـ) في « البارع » . . .

ومنهم من استعمل « **نظام التقفية** » القائم على ترتيب المواد بحسب أواخر حروفها تسهيلاً للشعراء في اختيار القوافي ، كما فعل الجوهري (٣٩٨ هـ) في « الصحاح » واحتذى به أكثر واضعي المعاجم بعد ذلك كصاحب « القاموس المحيط » و « اللسان » .

أما « **النظام الألفبائي** » فأول من نعلم أنه وضع فيه معجماً هو محمد بن تميم البرمكي (كان حيّاً سنة ٣٩٧ هـ) الذي أعاد ترتيب « الصحاح » للجوهري على أوائل الكلمات فثوانيها فثوالثها . . . وانتشر هذا الترتيب بعده ، وأقبل عليه المصنّفون كالزمخشري (٣٥٨ هـ) في « أساس البلاغة » وغيره ، وهو المستحسن اليوم والذي يفضله الناس لسهولته وقرب مأخذه .

النظام الألفبائي الكامل :

إن ترتيب معاجم الألفاظ اللغوية يقوم على الاشتقاق ، بردّ كلّ كلمة لأصل اشتقاقها وإبقاء حروفها الأصلية ، وحذف الزوائد منها ، وهكذا فإنها لم تعتمد « **النظام الألفبائي الكامل** » ، الذي يقوم على ترتيب الكلمات بحسب وضعها الراهن ، وبحروفها جميعاً دون حذفٍ أو ردّ لأصولها الاشتقاقية، وأول من اعتمد هذا النظام هم أصحاب معاجم الأعلام، وتحديداً هو الإمام البخاري ، محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ) صاحب « الصحيح » في كتابه « **التاريخ الكبير** » ، وقد تبعه العلماء في ذلك كما فعل النسائي (٣٠٣ هـ) في « الضعفاء » والعقيلي (٣٢٢ هـ) في « الضعفاء الكبير » ، وابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ) في « الجرح والتعديل » ، وابن حبان (٢٥٤ هـ) في « الثقات » و « المجروحين » ، وابن عدي (٣٦٥ هـ) في « الكامل في ضعفاء الرجال » ، وابن شاهين (٣٨٥ هـ) في « تاريخ أسماء الثقات » . . .

وقد حاول الإمام السجستاني محمد بن عزيز (٣٣٠ هـ) تطبيق هذا المنهج في معجمه « غريب القرآن » فرتّبه باعتبار الحرف الأول سواء كان أصلياً أم زائداً ، ورتّب أيضاً بين الحركات ، فقدّم المفتوح على المضموم ثم المكسور .

أنظمة ترتيب الحروف في العربية

لترتيب الحروف في العربية ثلاثة أنظمة : نظام الترتيب الأبجدي ، ونظام الترتيب العيني ، ونظام الترتيب الألفبائي .

١ ـ نظام الترتيب الأبجدي :

هذا الترتيب منقول من الأبجديات القديمة التي كانت مستعملة قبل ظهور الإسلام عند أهل الكتابين اليهود والنصارى ، وقد ظل مستعملاً في صدر الإسلام طوال قرن تقريباً إلى أن حلّ محلّه الترتيبان : العيني والألفبائي ، ومع ذلك فإن المسلمين ظلّوا يستعملون الترتيب الأبجدي في العدد والحساب والتاريخ ، ولكنهم لم يستعملوه في التصنيف المعجمي .

كان عدد حروف هذا الترتيب سابقاً (٢٢) حرفاً فقط ، مجموعة في الكلمات التالية : (أبجد هوّز حطي كلمن سعفص قرشت) ، وقد ضم إليها المسلمون (٦) حروف تمتاز بوجودها في اللغة العربية خاصّة دون سائر اللغات ، وهي المجموعة في الكلمتين : (ثخذ ضظغ) ، وسمُّوها الروادف . وقد جعل العلماء لكل حرف منها عدد معين هكذا :

ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠

ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠ .	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠

وقد استعمل المسلمون هذه الحروف للدلالة على الأرقام في مؤلفاتهم كما فعل ابن حوقل في « صورة الأرض » ، وأبو الفداء في « تقويم البلدان » ، وأتقنوا استعماله بصورة دقيقة وعجيبة .

لكن المتأخرين من المؤلفين في أيامنا الحاضرة هجروا هذا النظام ، وأساءوا استخدامه إساءة فاحشة ، فهم يستعملونه في ترقيم مقدمات الكتب أو ملحقاتها ، فإذا ما وصلوا إلى ما بعد الصفحة (٢٨) تحيّروا كيف يصنعون ؟!! فمنهم من يعود إلى أول الحروف ويكرر استعماله هكذا (أ = ٢٩) (أب = ٣٠) . . . ومنهم من يضع (الغين) ومعها (الألف) ليدلّ على الرقم (٢٩) وهكذا . . . ولو أنهم أتقنوا استعمال هذا النظام الذي استخدمه أسلافهم بصورة ممتازة لما وقعوا في الاضطراب .

٢ ـ نظام الترتيب العيني :

رتّب الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥ هـ) الحروف العربية بحسب مخارجها من أقصى الحلق إلى الشفتين ، ورتب عليها كتابه « العين » فكان ترتيبها عنده هكذا :

ع ـ ح ـ هـ ـ خ ـ غ ـ ق ـ ك ـ ج ـ ش ـ ض ـ ص ـ س ـ
ز ـ ط ـ د ـ ت ـ ظ ـ ذ ـ ث ـ ر ـ ل ـ ن ـ ف ـ ب ـ
م ـ ي ـ و ـ ا

ثم عدّل سيبويه هذا النظام فأصبح هكذا :

ء ـ هـ ـ ع ـ ح ـ خ ـ غ ـ ق ـ ك ـ ض ـ ج ـ ش ـ
ل ـ ر ـ ن ـ ط ـ د ـ ت ـ ص ـ ز ـ س ـ ظ ـ ذ ـ
ث ـ ف ـ ب ـ م ـ ي ـ ا ـ و

وكان نظام الترتيب العيني هو المعتمد قديماً في التأليف المعجمي ، ثم هجر بعد ذلك ليحلّ محلّه نظام الترتيب الألفبائي .

٣ ـ نظام الترتيب الألفبائي :

ويسمّى أيضاً بـ« الترتيب الهجائي » أو « الترتيب على حروف المعجم » ، وقد وضعه نصر بن عاصم الليثي (٨٩ هـ) ويحيى بن يعمر (١٢٩ هـ) زمن عبد الملك بن مروان ، وقد ابتكر المسلمون هذا النظام في ترتيب الحروف ليكون خاصاً بهم ، واستبدلوا به « نظام

الترتيب الأبجدي » القديم الخاص بأهل الكتابَيْن ، وبوضعه تم استقرار وتطوير حروف اللغة العربية في وقت أُدخل عليها أيضاً النقط والإعجام ، واعتُمد في رسمه أيضاً أنواع الخطوط الأخرى سوى الكوفي الذي كانت تُكْتَب به ، وتنظم الحروف في هذا النظام على هذا الترتيب :

أ- ب- ت- ث- ج- ح- خ- د- ذ- ر- ز- س-
ش- ص- ض- ط- ظ- ع- غ- ف- ق- ك- ل-
م- ن- هـ- و- لا- ي (٢٩ حرفاً) .

أما المغاربة فيخالفون هذا الترتيب ، ويعتمدون الترتيب التالي :

أ- ب- ت- ث- ج- ح- خ- د- ذ- ر- ز-
ط- ظ- ك- ل- م- ن- ص- ض- ع- غ- ف-
ق- س- ش- هـ- و- ي .

وقد رأينا فيما سبق أن أول من استخدم « نظام الترتيب الألفبائي » هو أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) في كتابه « الجيم » لكنه رتبه بحسب الحرف الأول فقط دون مراعاة للحرف الثاني فالثالث . . . ثم توالى وضع معاجم اللغة والأعلام والبلدان . . . وسائر المعاجم على هذه الطريقة ، وكان كل إمام يطوّر استخدامها حتى نضجت واستقرت قواعدها في الأعصر المتأخرة .

وقد استخدم المسلمون هذا النظام على نطاق واسع في شتى أنواع العلوم ، واستعملوه كوسيلة فعّالة في تسهيل الوصول إلى المعلومات المطلوبة استعمالاً أدى إلى نشر العلم والثقافة وتنيمتها ، وهو جانب مشرق من جوانب التاريخ الإسلامي والحضارة العتيدة يدلّ على ما قدّمه الأجداد في خدمة العلم ، فقد استخدموه في وضع المعاجم اللغوية ، ومعاجم الأعلام ، والبلدان ، والكتب وغير ذلك ، وفي فهرسة الأحاديث ـ مقصودنا من هذه الدراسة ـ وهي ما سنتكلم عنه بشيء من التفصيل في الفصل التالي .

فهرسة الحديث[1]

أهميتها ـ نشأتها وتطورها ـ مناهجها وطرقها ـ أشهر فهارس التفاسير

أهمية فهرسة الحديث :

عنيَ علماء السنّة السابقين ـ أحسن الله إليهم وأثابهم خيراً ـ بكل ما يجب ويندب ويُستحب من رواية الحديث وحفظه وتدوينه في المسانيد ، والجوامع ، والسنن الجامعة ، والخاصة بالعقائد والأحكام ، وإفراد الصحاح منها ، وإتمامها بالمستخرجات والمستدركات عليها . ووضعوا المعاجم لمفرداتها ولأوائلها لتسهيل المراجعة ، وسبقوا جميع الأمم في ذلك ، وتركوا لنا ثروة واسعة في ضبط السنة لم يوفّق لمثلها ولا لِما يقْربُ منها أحد من أتباع الأنبياء والمرسلين ، يسّرت لمن بعدهم التفقّه فيها والاستنباط منها في كل زمان يحتاج إليه أهله ، وقد وضعوا في ذلك مئات الكتب ، وسنعرض فيما يلي لنشأة هذه الحركة العلمية وتطوّرها عبر القرون .

نشأتها وتطورها :

بدأت محاولات الأئمة المتقدّمين بفهرسة الحديث ، منذ القرن الرابع ، وقد بذلوا جهداً كبيراً لإرشاد الباحثين عن الأحاديث في مظانّها من الدواوين الكبار كالكتب السنّة وغيرها ، فابتدأوا بتأليف نوع من الفهارس لها سموّه **الأطراف** ، رتّبوا فيه أسماء الصحابة على الحروف ، وجمعوا تحت اسم كل صحابي أحاديثه المروية في أحد هذه المصادر أو مجموعة منها .

ومن أقدم هذه الكتب : « أطراف الصحيحين » للإمام الحافظ خلف بن حَمْدون

(١) انظر كتابنا « علم فهرسة الحديث ، نشأته وتطوره وأشهر ما دوّن فيه » المطبوع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

الـواسطي المتـوفى سنة (٤٠١ هـ) وكتـاب « الجمع بـين الصحيحـين » للحـافظ أبي مسعـود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد (٤٠١ هـ) وكتاب « الجمع بـين الصحيحين » للحـافظ البرقاني أبي بكر أحمد بن محمد شيخ بغداد (٤٢٥ هـ) ، وكتاب « أطراف الغرائب والأفراد » لـلإمام الحـافظ أبي الفضـل محمـد بن طـاهـر المقـدسي المتـوفى سنـة (٥٠٧ هـ) ، وكتـاب « الأطراف » للحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكـر الدمشقي المتـوفى سنة (٥٧١ هـ) ، وكتاب « تحفة الأشراف بمعرفـة الأطراف » للحـافظ المِزّي (٧٤٢ هـ) الـذي نقّح فيـه كتاب ابن عساكر وزاد فيه زيادات واستدراكات ، وكتاب « جامـع المسانيـد والسنن الهادي لأقـوم سنن » للحـافظ ابن كثـير الـدمشقي (٧٧٤ هـ) ، ثم جـاء الشيـخ عبـد الغني النـابلسي (١١٤٣ هـ) فـاختصر كتـاب المِزي في كتـابه « ذخـائر المـواريث في الـدلالـة عـلى مـواضـع الأحاديث » وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام ، وقد جعله لأطـراف الكتب الستة وموطأ مالك .

ومن صُوَر فهرسة الأحاديث في العصور المبكرة أيضاً ، تجميعها في دواوين كبيرة تضم مجموعة من المصادر الأصلية على أساس التصنيف الموضوعي مـع حذف المكـرر منها ، ومن أولى هـذه المحاولات مـا فعله الحافظ الحميـدي أبي عبد الله محمـد بن أبي نصـر الأنـدلسي (٤٨٨ هـ) في كتابه « الجمع بين الصحيحين » ، وما فعله عبـد الحق الإشبيلي (٥٨١ هـ) في كتابه « الجمع بين الصحيحـين » ثم تبع ذلـك محاولات متعـددة لتجميع السنّة على صعيـد واحد في مصنّفات مستوعبة بعد انتهاء عهود الروايـة والتدوين كـان من أهمها : « التجـريد للصحاح الستّة » لرُزَين بن معاوية العبدري الأنـدلسي (٥٣٥ هـ) ، و « جامـع الأصول في أحـاديث الرسـول » لابن الأثير الجـزري (٦٠٦ هـ) ، و « مجمع الـزوائد ومنبـع الفوائـد » للحافظ نور الدين الهيثمي (٨٠٧ هـ) ، و « إتحاف السادة المهرة بـزوائد المسـانيد العشـرة » للحافظ شهاب الدين البوصيري (٨٤٠ هـ) ، و « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمـانية » للحـافظ ابن حجر العسقـلاني (٨٥٢ هـ) ، و « جمع الفـوائـد من جـامـع الأصـول ومجمـع الزوائد » للعلّامة محمد بن سليمان الفاسي المغربي (١٠٩٤ هـ) . . .

وفي القرن التاسع الهجري وصل علم الفهرسة عند المسلمين مرحلة متطورة جـداً ، حين بدأوا تصنيف الكتب على أوائل الأحـاديث حسب حروف المعجم ، وبـرز هذا النـوع

من التأليف في نوعين من الكتب : كتب الأحاديث المشتهرة ، وفي الموسوعات الحديثية .

إن أقدم ما وصلنا من كتب الأحاديث المشتهرة كتاب « اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع » لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) و « المقاصد الحسنة » للسخاوي (٩٠٢ هـ) ، وكتاب « الغماز على اللماز » لنور الدين السمهودي (٩١١ هـ) وكتاب « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي (٩١١ هـ) ، وكتاب « تمييز الطيّب من الخبيث » لابن الديبع الشيباني (٩٤٤ هـ) وكتاب « مختصر المقاصد الحسنة » للزرقاني محمد بن عبد الباقي (١١٢٢ هـ) ، وكتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس » للعجلوني (١١٦٢ هـ) ، وكتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » لمحمد درويش الحوت البيروتي (١٢٧٦ هـ) .

وقد تطوّر علم فهرسة الحديث تطوراً عظيماً على يدي خاتمة الحفاظ والمحدّثين جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) الذي استخدم نظام الفهرسة على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، ووضع في ذلك كتابَيْه « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » وزاد عليهما زيادات ، ثم جاء العلاّمة علاء الدين علي المتّقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) فجمع كتب السيوطي الثلاثة في كتابه الكبير « كنز العمال » الذي يعتبر أكبر موسوعة حديثية حتى الآن لكنه صنّفه على طريقة « جامع الأصول » لابن الأثير على أساس التصنيف الموضوعي ، وقد قام الأستاذان عبّاس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد مؤخراً بجمع كتب السيوطي الثلاثة على حروف المعجم في كتاب أسموه « جامع الأحاديث » وهو مطبوع في القاهرة ، ثم جاء المناوي ، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (١٠٣١ هـ) وتبع السيوط في الفهرسة الأبجدية فوضع كتابَيْه « كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق » و « الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور » ، ثم جاء النبهاني فضم الزيادة إلى « الجامع الصغير » للسيوطي وسمى كتابه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ثم جاء الغماري ، عبد الله بن محمد الصديق ، فجرّد « الجامع الصغير » من الضعيف والموضوع في كتابه « الكنز الثمين » ، ثم تتالت كتب الفهارس حتى شاعت وكثرت ، وبلغت العشرات ، وبذلك قدّمَ علماء الحديث خدمة كبيرة للمصادر الرئيسية للسنّة النبوية المطهّرة ، وسدّوا بعملهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثة .

فهرسة الحديث في عصرنا الحالي :

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذين نحن فيه ، وتغيّرت الأحوال كثيراً ، إذ صار كثير من الباحثين لا يعرف كيفية الوصول إلى الحديث في مصادره الأصلية لانصراف الناس عن العلوم الشرعية ولقلّة العلماء الخبيرين بهذا الشأن ، وقلة معرفتهم بكيفية ترتيب هذه المصادر وتبويبها ، وأدّى ذلك لصرف الأوقات الطويلة والجهود المضنية ، لوعورة هذا المسلك مّما أهاب بكثير من الغيورين على حديث رسول الله ﷺ للنهوض في مواجهة هذا الهجران القبيح ، والابتعاد عن السنّة ، وقاوموا هذا التيار الهادم للركن الثاني من أركان الدين ، بوضع الكتب المساعدة على الاستفادة من كتب الأئمة ، ونشطت في سبيل ذلك حركة فهرسة واسعة النطاق شملت معظم مصادر السنة الأصلية ، وكان من رواد هذه الحملة في القرن الرابع عشر الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي المصري ، الذي وضع فهارس لأهم كتب السنّة ، بطرق ومناهج متعددة ، والشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقادي ، والشيخ عبد الرحيم عنبر الطهطاوي المصري ، والشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (١٣٧١ هـ) والشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي ، والعلاّمة أحمد محمد شاكر ، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

كما قامت بعض الجهات الرسمية والمجامع العلمية بجهود كثيرة مشكورة في سبيل فهرسة كتب التراث منها : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ووزارة الأوقاف الكويتية ، ومركز دراسات السيرة والسنّة النبوية بدولة قطر .

طرق فهرسة الحديث

اتّبع الذين فهرسوا للأحاديث طرقاً كثيرة ، فمنهم من رتبها على أبواب الفقه ، ومنهم من رتّبها على أسماء الرّواة ، ومنهم من رتّبها على أوائل الحروف ، ومنهم من رتّبها على حروف المعجم باعتبار أي كلمة من كلمات الحديث (المعجم المفهرس) ، ومنهم من رتّبها على المواضيع على الترتيب المعجمي . . . وسنتكلم عن هذه الطرق ، فنبيِّن مناهجها وأشهر ما دُوِّن فيها .

الطريقة الأولى : فهرسة الأطراف أو المسانيد :

وهي أن يأتي المفهرس إلى كتاب من كتب الأحاديث فيجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه ويرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم . وهي أول أشكال الفهرسة الحديثية التي ظهرت عند المسلمين ، وقد سمّوها أول الأمر بالأطراف لأنهم كانوا يكتفون بطرف الحديث الدال على بقيته ، ومن هذه الفهارس : « الأشراف بمعرفة الأطراف » لابن عساكر (٥٧١ هـ) ، و« تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمِزّي (٧٤٢ هـ) ، و« ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث » للنابلسي (١١٤٣ هـ) . . .

الطريقة الثانية : فهرسة أوائل الأحاديث :

وهي أن يأتي المفهرِسُ إلى كتاب مؤلف على الموضوعات أو المسانيد ، ويرتّب أحاديثه على حروف المعجم حسب أوائلها ، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في هذه الأيام ، وقد كان الإمام السيوطي (٩١١ هـ) رائد هذا النوع من الفهرسة في كتبه الثلاثة « الجامع الكبير » و« الجامع الصغير » و« زوائد الجامع الصغير » ، ثم توالت الفهارس على هذا النوع ، وغلبت على غيرها في الأعصر المتأخّرة ، وهي ما اتبعناه في هذا الفهرس .

الطريقة الثالثة : الفهرسة على أبواب الفقه :

وهي أن يأتي المفهرِس إلى كتاب مؤلّف على طريقة المسانيد فيعيد ترتيبه على أبواب الفقه ، فيجمع بذلك ما تناثر في الكتاب ضمن الموضوعات ، وفي ذلك فائدة كبيرة لمن يطلب الأحاديث مجموعة تحت باب واحد . وقد يلجأ لهذه الطريقة من يجمع بين كتابين أو أكثر ، فيعيد ترتيبهما على التصنيف الموضوعي ، ومن أشهر الفهارس المؤلفة على هذه الطريقة : « الجمع بين الصحيحين » للحميدي (٤٨٨ هـ) ، و« التجريد للصحاح الستّة » لـرُزَيْن (٥٣٥ هـ) ، و« جامع الأصول » لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، و« مجمع الزوائد » للهيثمي (٨٠٧ هـ) ، و« المطالب العالية » لابن حجر (٨٥٢) ، و« كنز العمال » للمتقي (٩٧٥ هـ) ، و« الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » للبنّا (١٣٧١ هـ) ، و« منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود » له أيضاً ، و« التاج الجامع للأصول » للشيخ منصور علي ناصِف .

الطريقة الرابعة : فهرسة كلمات الحديث (المعجم المفهرس) :

وهي أن يأتي المفهرس إلى أحاديث كتاب معيّن ويتناول بالفهرسة غريب الألفاظ ، وغير الشائع منها ، ويفهرس هذه الكلمات على حروف المعجم مع ذكر جملة مفيدة توجد فيها هذه الكلمة ، ولذلك فقد يتكرر الحديث في هذا الفهرس أكثر من مرّة ، ومن أهم هذه الفهارس ما وضعه الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي المصري العالِم المسلِم الذي ابتكر هذه الطريقة وفهرس لأهم كتب السنّة المشهورة ، كالكتب الستّة ، وتبعه على ذلك المستشرقون فوضعوا « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » بمساعدة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، العالم المسلم الجليل ورائد الفهرسة المعاصرة ، وممن وضع فيها أيضاً صدقي البيك في « فهرس سنن الترمذي » ، وكاتب هذه السطور في « الذيل على المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني » .

الطريقة الخامسة : الفهرسة الموضوعية الأبجدية :

وهي أن يأتي المفهرس إلى أحاديث كتاب أو أكثر ، فيفهرس موضوعات الأحاديث على الترتيب الهجائي ، ومن أحسن ما ألّف في هذه الطريقة كتاب « مفتاح كنوز السنّة »

الذي فهرس لأربعة عشر كتاباً من كتب السنّة .

هذه هي أهم طرق الفهرسة الحديثية ، وهي تكمل بعضها ، ولا غنى للباحث عن واحدة منها ، لأنه قد يلجأ لطريقة منها فلا يجد طلبه بواسطتها ، فيجد أمامه طرقاً أخرى مساعدة ، وهذا يدل على مبلغ الجهد الكبير الذي بذله أئمتنا السابقون رحمة الله عليهم في خدمة كتب السنّة المطهّرة .

ما هي النصوص المفهرسة ؟

يعمد بعض المفهرسين لفهرسة أقوال النبي ﷺ فقط دون غيرها من أفعاله أو وصفه أو تقريراته ، أو آثار الصحابة ، ويعتبرون أن الحديث فقط هو قول النبي ﷺ ، وفي ذلك نقص كبير يفوّت على الباحث فرصة العثور على الحديث الفعلي ، أو الوصفي ، أو الإقراري ، أو آثار الصحابة ، فيضطرّ لبذل الوقت والجهد المضنيان في هذا السبيل ، خاصة وأن نسبة الأحاديث القولية قليلة أمام غيرها .

فالباحث عن حديث فعلي في صحيح مسلم مثلاً ، إذا رجع للفهارس التي وضعها المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي لا يجد طلبه لأنه لم يفهرس إلّا الأحاديث القولية .

وإذا علمنا أيضاً أن عدّة أحاديث الموطّأ بتحقيق المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (١٨١٢) حديثاً بما فيها آثار الصحابة ، وأن الفهرس يتضمّن فقط (٨٢٧) حديثاً ، تتبيّن لنا نسبة النقص الكبير في الفهرسة .

فحبّذا لو يقوم المفهرسون بفهرسَة كل ما احتواه الكتاب المفهرَس من أحاديث قولية ، وفعلية ، ووصفية ، وإقرارية ، ومرفوعات ، وموقوفات ، ومراسيل ، ومقاطيع ، وآثار ، فيذلّلوا أمام القاريء أو الباحث طلبه أيّاً كان .

طريقة تنظيم هذا الفهرس

اتبعت في تنظيم هذا الفهرس وترتيبه القوانين التالية[1] :

١ ـ قانون الخالي أولاً :

إذا اتفقت كلمتان في عدد من الحروف ، وكانت الثانية تزيد على الأولى بعد حروفها قدمنا الخالية أولاً ، مثل : (مال) ـ (مالك) ـ (مالكية) ـ (مالكي) ـ (ما) ـ (م) يكون ترتيبها كالتالي :

م ـ ما ـ مال ـ مالك ـ مالكي ـ مالكية .

لقد كان قدماء المفهرسين والعاملين في حقل الترتيب الألفبائي من علمائنا يلاحظون هذا القانون ، ويسيرون على مقتضاه . فهذا السيوطي في (الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير) يقدم (إن) على (إنما) ، و (المؤمن) على (المؤمنون) ونحو ذلك مما لو تأمله المتأمل لعلم أنه يسير على هذا النظام بدقة عجيبة .

٢ ـ النظام الحرفي والنظام الكلمي :

خذ المثالين الآتيين :

مكتب تجاري . مكتبات عامة .

أي هذين المثالين أحقُّ بالتقديم ؟ إن التركيبين متفقان في الحروف الأربعة الأولى في كل منهما ، وبعد ذلك تاء في المثال الأول ، وألف في المثال الثاني ، والألف طبعاً أقدم . فعلى هذا يكون الترتيب هكذا :

---

(١) ذكر هذه القوانين الأستاذ محمد سليمان الاشقر في كتابه « الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي » .

مكتبات عامة

مكتب تجاري

وقد رتبنا هنا بحسب حروف المركب كما لو كان كلمة واحدة حروفها متصلة ويسمى هذا النظام (النظام الحرفي) .

إلا أن التجربة أثبتت في هذا النظام نوعاً من النقص . فانظر معي إلى النموذج الآتي من العبارات التي قد رتبت (حرفاً حرفاً) .

١ ـ الهند	٨ ـ الهندسة الشمالية
٢ ـ الهند ام	٩ ـ هند كوش
٣ ـ الهند ـ أوربيون	١٠ ـ الهند المستقلة
٤ ـ الهند تحت الاستعمار البريطاني	١١ ـ الهند والباكستان
٥ ـ الهندسة الآلية	١٢ ـ هندوراس
٦ ـ الهند سهلت طريق العلم	١٣ ـ الهندوس
٧ ـ الهندسة المعمارية	٤ ـ الهند الوسطى

فانظر في هذا النموذج كيف تفرقت الموضوعات التي تبحث في (الهند) في مواضع مختلفة ، ودخل بينها مواضيع لا صلة لها بالهند كـ(الهندسة) (هندكوش) و (هندوراس) . وكذلك (الهندسة) فرقت في موضعين . ولما كان الباحث عن موضوع معين في الموسوعات الضخمة يحسن أن تجمع له المادة في موضع واحد إذا أمكن ، حسب ترتيب معين ، لذلك عدل كثير من المفهرسين عن (النظام الحرفي) إلى (النظام الكلمي) . وخلاصة النظام الكلمي أنك إذا وصلت في الترتيب إلى فقرة مبدوءة بكلمة معينة فلا تنتقل عن تلك الكلمة إلا وقد أنهيت جميع الفقرات المبدوء بها . ففي النموذج السابق ، أولى كلمة بالتقديم هي (الهند) فنضعها أولاً ، ثم نضع بعدها بالترتيب كل الفقرات المبدوءة بنفس الكلمة ، وهكذا ؛ فيكون ترتيبها كما يلي :

١ ـ الهند	٤ ـ الهند الشمالية
٢ ـ الهند تحت الاستعمار البريطاني	٥ ـ الهند المستقلة
٣ ـ الهند سهلت طريق العلم	٦ ـ الهند وباكستان

٧ ـ الهند الوسطى
٨ ـ الهندام
٩ ـ الهند ـ أوربيون
١٠ ـ الهندسة الآلية
١١ ـ الهندسة المعماية
١٢ ـ هندكوش
١٣ ـ هندوراس
١٤ ـ الهندوس

فرأينا أن كل الفقرات التي تبدأ باسم (الهند) قد وردت في موضع واحد . والفقرات المبدوءة باسم (الهندسة) قد وردت أيضاً مجتمعة . وهذا ما يجعل النظام (الكلمي) في ترتيب المركبان أنفع وأسهل ، عند التطبيق أو المراجعة ، من النظام الحرفي .

وفي تراثنا العلمي سَبَقَ أن استُعْمِلَت كلتا الطريقتين . فياقوت الحموي (٦٥٦ هـ) ، في معجميه عن (البلدان) و (الأدباء) سار على النظام الحرفي كما ترى في هذا النموذج من معجم البلدان :

١ ـ ابليل
٢ ـ ابنا طِمِرّ
٣ ـ ابنا عَوَار
٤ ـ أَبَنْبَم
٥ ـ ابنُ ماما
٦ ـ ابنُ مَدَى

ولو نحن ذهبنا نرتب هذا النموذج على النظام الكلمي ، لكان هكذا :

١ ـ ابليل
٢ ـ ابن ماما
٣ ـ ابن مدى
٤ ـ ابنا طمّر
٥ ـ ابنا عوار
٦ ـ أبنبم

هذا في حين أن ابن حجر في (الإصابة) والسيّوطي في جامعه الصغير ، سارا على النظام الكلمي ، فجاء عملهما أكمل .

وفي عصرنا الحاضر سار على النظام الحرفي (محمد ناصر الدين الألباني) في فهرس (مشكاة المصابيح) ، و (محمد فؤاد عبد الباقي) في كتابه المترجَم (مفتاح كنوز السنة) كما في هذا النموذج منه : الإمامة في الصلاة . الأمانة . أم حبيبة . الأمر . الأمراء . ام سليم . أم عمارة . الأمويون . وسار على النظام الكلمي (عمر رضا كحالة) في (معجم المؤلفين) (ومعجم أعلام النساء) ، و (خير الدين الزركلي) في كتابه المشهور

(الأعلام) . وتسير دائرة المعارف البريطانية على النظام الحرفي ، بينما تسير دائرة المعارف الأمريكية على النظام الكلمي ، ونحن نرى أن النظام الكلمي أدق وأفضل وأولى بالإتباع .

٣ ـ قوانين الهمزة والألف :

١ ـ ألف المد والهمزة المكتوبة على ألف تعتبران ، في مرتبة واحدة هي المرتبة الأولى بين الحروف . وفي نفس المنزلة أيضاً الهمزة المكتوبة مفردة وبذلك تكون مراتب الحروف ٢٨ مرتبة لا ٢٩ .

٢ ـ الهمزة المكتوبة على واو تعتبر بمنزلة الواو ، مثل : (بؤس) تأتي في الترتيب (ب و س) .

٣ ـ الهمزة المكتوبة على ياء بمنزلة الياء ، مثل : (عائشة) تعتبر : (عايشة) .

٤ ـ الهمزة المفتوحة الممدودة تعتبر ألفين سواء أكانت في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وسواء أكتبت هكذا : ءامَنَ ، أو هكذا : آمن ، أو أامن ونعرض نموذجاً لترتيب الهمزة :

آذار أبان أودع أئمة

٤ ـ الواو والهاء :

كان المعجميون القدامى يعتبرون الواو قبل الهاء ، فكان الترتيب عندهم هكذا : . . . م ن و ه لا ي . وهذا واضح في ترتيب الصحاح ومعجم البلدان وأساس البلاغة والنهاية لابن الأثير والقاموس .

أما المعتمد في العصور المتأخرة فهو أن تتقدم الهاء على الواو ، وكأنهم لاحظوا أن تكون الواو بجانب الياء ، وهما حرفا علة ، بلا فاصل بينهما .

٥ ـ الحروف المشددة :

هذه من النقاط التي افترق فيها ترتيب المعجمات اللغوية عن ترتيب غيرها من المعاجم من أول الأمر . فإن معاجم اللغة تسميها الحروف المضاعفة ، ولذلك فهي غالباً تحلُّها إلى حرفين . فـ(ظلَّ) ، يُذْكر في (ظَ لَ لَ) . وبذلك تطلب (ظلَّ) بعد (ظَلَعَ) و (ظَلَفَ) . بخلاف معاجم الأعلام وغيرها فإنها تعتبر الحرف المشدد حرفاً واحداً ،

وبذلك تطلب فيها (ظلّ) قبل (ظلع) و (ظلف) ، عملاً بقانون (الخالي أولاً) كما سبق .

ونحن نرى أن المعاجم اللغوية التي تسير على نمط تجميع مشتقات المادة في نفس المكان الذي تضع فيه المادة المجردة ، فلا بد من حل الحرف المشدد إلى حرفين . أما المعاجم التي تسير على نظام ترتيب الكلمات بحسب حالتها الراهنة ، فعليها أن تعتبر المشدّد حرفاً واحداً فقط ، وهو ما اتبعناه في هذا الفهرس .

٦ ـ تاء التأنيث :

تاء التأنيث المرسومة بصورة الهاء في آخر الكلمة تعتبر هاء .

٧ ـ الأصوات الأعجمية :

الحروف التي تُصوَّر بها أصوات أعجمية لا مثيل لها في العربية : ينبغي أن يصور الحرف الأعجمي بصورة حرف عربي ولا يختلف عنه إلا بنقطة أو علامة . وهو يساويه في المرتبة كما يلي : پـ = بـ ، گـ = ك .

٨ ـ الحركات :

إذا اتّحد لفظان فأكثر في الحروف وترتيبها من كل وجه إلا أنهما اختلفا في الحركات ، فهنا يخلطهما في الترتيب كثير من المفهرسين ، ويفصلهما آخرون . ومن أحسن من فصَلَ ذلك (السيوطي) في (الجامع الصغير) .

وممن خلط ذلك الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن) ، إلا أنه فصل حيث تكثر الألفاظ جداً كما ترى في اسم الجلالة (الله) فقدم المرفوع (اللهُ) ثم المنصوب (اللهَ) ثم المجرور (اللهِ) . وفي مواضع أخرى رتّب غير هذا الترتيب .

ونحن في عملنا في هذا الفهرس ، لم نأخذ الحركات بعين الاعتبار بسبب نوعيّة الفهرس ، ومراعاة لقانون « الترتيب الألفبائي الكامل » الذي يعتبر رسم الكلمات والحروف دون حركاتها ، ودون الاعتبارات الصرفية الأخرى ، وعلى هذا فإن الكلمات :

(إنَّ ، أنَّ ، إنْ ، أنْ) لم يراع في ترتيبها سوى موقعها من تـرتيب الكلمات والحـروف التي تليها .

٩ ـ الألف المرسومة بصورة ياء (ى) :

الألف المرسومة بصورة ياء تعتبر ياء ، مثل : (رأى) تأتي في الترتيب بعد (رأت) .

١٠ ـ أل التعريف :

تُلغى إن وقعت في أول الكلمـة وتعتبـر إن وقعت في أثنـائـهـا ، فهـي مُلغـاة في (الإنسان) ومُعتبرة في (بالإنسان) . وإن كانت أصلية فهي معتبرة في باب الألف ، فصل الـلام منه ، كما في الكلمات الآتية (الله ، اللهم ، الذي ، الذين ، أَلْحِقُوا . . .) .

أولاً ـ فهرس أطراف الأحاديث
على ترتيب حروف المعجم

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

﴿ حرف الثاء ﴾

﴿ حرف الجيم ﴾

﴿ حرف الحاء ﴾

﴿ حرف الخاء ﴾

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

﴿ حرف الغين ﴾

﴿ حرف الفاء ﴾

﴿ حرف القاف ﴾

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

﴿ حرف النون ﴾

﴿ حرف الهاء ﴾

﴿ حرف الواو ﴾

حرف الياء

ثانياً : فهرس الرواة على حروف المعجم ومروياتهم

دليل الفهرس

(١) رتبنا في هذا الفهرس أسماء الرواة في « المستدرك » على الترتيب الألفبائي الكامل ، وجمعنا تحت كل راو مرويّاته في الكتاب .

(٢) اعتبرنا الكلمات : (أبو) و (ابن) و (أمّ) حسبما وردت في الترتيب الألفبائي .

(٣) اعتبرنا اسم الجلالة (الله) في حرف الألف ، لاعتبارنا أن جميع حروفه أصلية .

(٤) اعتبرنا الهمزة المرسومة على واو (ؤ) في حرف الواو ، والهمزة المرسومة على ياء (ئـ) ياءاً .

(٥) لم نأخذ الشدّة فوق الحرف بعين الإعتبار .

(٦) لم نأخذ (أل) التعريف بعين الإعتبار إذا جاءت في أول الكلمة ، واعتبرناها إذا سبقت بحرف مثل (بالرحمن) ، وأخذنا بعين الإعتبار إذا كانت أصلية .

(٧) في حال تكرار رواية راوٍ في الصفحة الواحدة رمزنا لذلك برقم صغير يدل على ذلك هكذا : ٤٨٢(٣) .

(٨) أفردنا النساء في آخر الفهرس .

أولاً ـ الرجال

﴿ أبو أسماء الرحبي ﴾

﴿ أبو الأسود الديلي ﴾

﴿ أبو الأسود عن أبيه عن جده = سفيان ابن عبد الله بن ربيعة ﴾

﴿ أبو أُسَيْد الساعدي = مالك أبن ربيعة ﴾

﴿ أبو أمامة الباهلي صدي بن عجلان ﴾

﴿ أبو ذر الغفاري ﴾

﴿ أبو سعيد الساعدي ﴾

﴿ أبو سعيد المقبري ﴾

﴿ أبو سعيد مولى عامر بن كريز ﴾

﴿ أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ﴾

﴿ بريدة الأسلمي ﴾

﴿ برير الباهلي ﴾

﴿ بسر بن أبي أرطاة ﴾

﴿ بسر بن جحاش القرشي ﴾

﴿ بسر بن محجن رجل من بني الديل عن أبيه ﴾

﴿ بشر بن سعيد ﴾

﴿ بشر بن عبد الله السلمي ﴾

﴿ بشر بن عبد الحضرمي ﴾

﴿ بشر بن المبارك ﴾

﴿ بشر الغنوى ﴾

﴿ جابر بن عبد الله بن عمرو السلمي الأنصاري ﴾

﴿ زيد بن أسلم عن أبيه = أسلم العدوي مولى عمر ﴾

﴿ زيد بن ثابت ﴾

﴿ زيد بن حارثة ﴾

﴿ زيد بن خالد الجهني ﴾

﴿ زيد بن سلام ﴾

﴿ زيد بن سلام عن أبيه عن جده ﴾

﴿ زيد بن صوحان ﴾

﴿ عبد الله بن عمرو بن عثمان ﴾

﴿ عروة بن رويم ﴾

﴿ عروة بن الزبير ﴾

﴿ عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ﴾

﴿ عمر بن عطاء بن أبي الجوار ﴾

﴿ عمر بن علي ﴾

﴿ عمر بن قيس ﴾

﴿ عمرو بن العاص ﴾

﴿ عمرو بن عبسة ﴾

﴿ عمرو بن عثمان بن عفان ﴾

﴿ عمرو بن علي ﴾

﴿ عمرو بن عوف بن زيد المزني ﴾

﴿ عمرو بن عون ﴾

﴿ محمد بن عمر الواقدي ﴾

﴿ محمد بن عمر الواقدي عن شيوخه ﴾

﴿ محمد بن عمرو بن حزم ﴾

﴿ محمد بن عياض ﴾

﴿ محمد بن قيس بن مخرمة ﴾

﴿ محمد بن كعب القرظي ﴾

﴿ محمد بن مزاحم ﴾

﴿ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ﴾

ثانياً النساء

﴿ أم عاصم وكانت أم ولد سنان بن سلمة ﴾

﴿ أم عبد الله أخت شداد ﴾

﴿ أم عبد الله بنت أبي حثمة ﴾

﴿ أم عصمة العوصية ﴾

﴿ أم عطية ﴾

﴿ أم العلاء امرأة من الأنصار ﴾

﴿ عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ﴾

﴿ عائشة بنت سعد عن أبيها ﴾

﴿ عائشة بنت قدامة ﴾

﴿ عمرة بنت عبد الرحمن ﴾

﴿ فاطمة ﴾

﴿ فاطمة بنت أبي حبيش ﴾

والحمد لله في البدء والختام
والصلاة والسلام على
خير رسل الله